

# المحتوى

1

القدمة العامة

## الجزء الأول

النظام القضائي المختص بدعوى الإدارية  
المقدمة

### الباب الأول

قواعد الاختصاص القضائي بالدعوى الإدارية في نظام وحدة القضاء والقانون 19

- الفصل الأول: مفهوم نظام وحدة القضاء والقانون 21  
المبحث الأول: تعريف نظام وحدة القضاء والقانون 22  
المبحث الثاني: تطور النظام وحدة القضاء والقانون 23  
المطلب الأول: تطور نظام وحدة القضاء والقانون في إنجلترا 23  
المطلب الثاني: تطور نظام وحدة القضاء والقانون في الولايات المتحدة الأمريكية 31  
الفصل الثاني: أساس نظام وحدة القضاء والقانون 36  
المبحث الأول: الأساس التاريخي لنظام وحدة القضاء والقانون 36  
المبحث الثاني: الدستوري لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكوسنوني 36  
الأساس القانوني والقضائي لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكوسنوني 39  
المبحث الثالث 39  
المبحث الرابع: الأساس العدلي لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكوسنوني 40

15 - Achille MESTRE, *Le conseil d'Etat juge des prérogatives de l'administration*, Paris, L.G.D.J 1974.

16 - LUPUE "P", *La justice administrative dans les Etats d'Afrique Francophone*, Paris, revue juridique et politique, janvier-mars 1965, PP 3-31.

17 - Emmanuel ACOUETEY, *Le contrôle juridictionnel de l'administration en Afrique Noire - Francophone*. Thèse, université de NANCY II, faculté de droit et des sciences économiques, juin 1974.

18 - Claude BONTEMPS, *Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance*, Tome I, Paris, éditions CUIAS 1976.  
19 - Jean LAPANNE - JOINVILLE, *Organisation et procédure judiciaire*, Tome I et 3, Alger 1972.

20 - Etienne - Jean LAPASSAT, *La justice en Algérie 1962 - 1968*, Paris, Armand COLIN, 1969.  
21 - Paul ALLES-JACQUELINE, et autres, *L'administration dans son droit*, Paris publisud, 1985.

22 - Charles DEBASCH, *Science administrative*, Paris, DALLOZ, deuxième édition 1972.

23 - E. ALLAN FARNSWORTH, *Introduction au système juridique des Etats-Unis*, Paris, les éditions internationales, E. 203. 1976.

24 - TOCQUEVILLE, *De la démocratie en Amérique*, Paris, Club français du livre, 1979.

25 - Jean-Pierre LASSALE, *Les institutions des Etats-Unis*, Paris, documents et études, n° 01 juin 1985.

26 - Genevieve CAMUS, *L'état de nécessité en démocratie*, Paris, L.G.D.J 1965.  
27 - *Les grands arrêts de la jurisprudence administrative*, Paris, SIREY, 6ème édition 1974.

ثانياً : المراجع المتخصصة والمعلمة المعتمدة في موضوع النظام القضائي المختص

بعضها المنازعات الإدارية أي موضوع قواعد الاختصاص بالدعوى الإدارية

قائمة المراجع الأساسية المعتمدة في موضوع النظام القضائي المختص ببعضها

- 1 - الدكتور طعيمية الجرف، رقابة القضاء لأعمال الإدارات العامة، القاهرة 1970.
- 2 - مكتبة القاهرة الجديدة، 1973.

- 1 - مكتبة القاهرة الجديدة، 1970.
- 2 - الدكتور سعاد الشرقاوي، المسوية الإدارية، القاهرة، دار المعارف بمصر 1983.

- 3 - عابدي عمار، عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة، الأولى الطبعة الثالثة 1968.

- 3 - النظام الجزائري، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 1983.

- 4 - الدكتور أحمد أبو الروافع، أصول المحاكمات المدنية، بيروت، الدار الجامعية الطبعة الثالثة 1983.

- 5 - الدكتور فؤاد العطار، القضاء الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية 1968.

- 6 - الدكتور عدنان العجلاني، القضاء الإداري، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، 1952.

- 7 - الدكتور محمود محمد حافظ، القضاء الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية 1972.

- 8 - الدكتور محمود محمد حافظ، القرار الإداري، القاهرة، دار النهضة 1975.

- 9 - الدكتور مصطفى كمال وصفى، أصول إجراءات القضاء الإداري، القاهرة، مطبعة الأمانة الطبيعية الثانية 1972.

- 10 - Charles DEBBASCH, Contentieux administratif, Paris DALLOZ 1975.

- 11 - J.M. AUBY et R. DRAGO, Traité de contentieux administratif, Paris L.G.D.J 1975.

- 12 - André de LAUBADERE, Manuel de droit administratif, Paris L.G.D.J 1975.

- 13 - Gérard SAUTEL, Histoire des institutions publiques depuis la révolution française, 2ème édition, Paris DALLOZ, 1970.

- 14 - Maurice DUVERGER, Eléments de droit public, Paris P.U.F 1974.

## Bibliographie

أولاً : الوثائق القانونية :

- 1 - مواثيق الثورة والدولة الجزائرية، أي ميثاق الصومام عام 1956، وبرنامح طرابلس، وميثاق الجزائر 1964، والميثاق الوطني 1967، وبيانات الوطن 1986.
- 2 - الدستور الجزائري المترافرة، أي دستور 1963، ودستور 1976، ودستور 1989.

- 3 - قانون الإجراءات المدنية الجزائرية، الصادر بموجب الأمر رقم 66 - 154 و المؤرخ في 8 جوان - يونيو 1966، والمعدل والمتعم بموجب الأوامر والقوانين لللاحقة حتى عام 1991.

- 4 - قانون رقم 84 - 13 والمؤرخ في 23 جوان - يونيو 1984، والمتضمن التقسيم القضائي المعبد والمتم بالقوانين اللاحقة حتى عام 1991.

- 5 - القانون رقم 89 - 21 والمؤرخ في 12 ديسمبر 1989 والمتضمن القانون الأساسي للقضاء.

- 6 - القانون رقم 89 - 22، والمؤرخ في 12 ديسمبر 1989، والمتطرق بصلاحيات المحكمة العليا وتنظيمها وسيرها.

- 7 - المرسوم رقم 84 - 384، والمؤرخ في 22 جانفي - يناير 1984 والمتضمن كيفيات تطبيق القانون رقم 84 - 13 السابق الذكر.

- 8 - المرسوم التنفيذي رقم 90 - 413 - 31 ديسمبر 1990 المعجل والمتم للمرسوم رقم 84 - 384 السابق الذكر.

- 9 - المرسوم التنفيذي رقم 407 - 90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمحدد لفائدة المجالس القضائية وإختصاصها الإقليمي العاملة في إطار المادة السابعة من قانون الإجراءات المدنية الجزائري.

رقم 71 - 73، والمورخ في 8 نوفمبر 1971، والمتعلق بالثورة الزراعية والراسيم والقرارات التقىدية والتطبيقية له<sup>(236)</sup>، وذلك بصورة مؤقتة وإنقلالية.

هذا ويحكم وينظم سير عمل الغرفة الإدارية أحكام قانونية خاصة بالإضافة إلى مجموع الأحكام القواعد المشتركة بينها وبينسائر غرفه المحكمة العليا<sup>(237)</sup>.

وسيتم التعرض إلى تحديد وتحليل وتفسير تفاصيل نظام سير أعمال الغرفة الإدارية بالمحكمة، وذلك من خلال معالجة وتوضيح مراحل إعداد وتقديم عريضة الدعوى الإدارية أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة في باب الدراسة التقىدية لأمور الدعاوى الإدارية في النظام القضائي الجزائرى. هذه هي أهم أحكام وقواعد الإختصاص القضائى بالدعوى الإدارية في النظام القضائى الجزائري، وبإنتهاء من عملية عرضها تنتهي دراسة ومعالجه موضوع النظام القضائى المختص بالدعوى والمنازعات الإدارية، ثم يتم الانتقال إلى دراسة نظرية الدعوى الإدارية جوهر ومضمون تفاصيل النظرية العامة للمنازعات الإدارية وتطبيقاتها في النظام القضائى الجزائري.

ثالثاً : ابن قضاء الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا تختص بالنظر والفصل في الطعن والدعاوى والمنازعات التالية:

- 1- الطعون بالاستئناف المرفوعة في الأحكام الصادرة من الغرفة الإدارية بالمحاكم القضائية المختصة محليا<sup>(238)</sup>.
  - 2- دعوى الإلغاء المنصبة على القرارات الإدارية الصادرة من السلطات الإدارية المركزية، أي القرارات الإدارية لرئيس الدولة في مجال إختصاصاته الإدارية فقط، والقرارات الإدارية لرئيس الحكومة في نطاق إختصاصاته الإدارية فقط، والقرارات الإدارية للوزراء في نطاق إختصاصاتهم الموضوعية<sup>(239)</sup>.
  - 3- دعوى التقىدية المنصبة على القرارات الإدارية الصادرة من السلطات الإدارية المركزية والمحددة أعلاه<sup>(240)</sup>.
  - 4- دعوى فحص وتقدير مدى شرعية القرارات الإدارية الصادرة من السلطات الإدارية المركزية (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، الوزراء كل في نطاق إختصاصه)<sup>(241)</sup>.
  - 5- دعاوى ومنازعات الثورة الزراعية والتي كانت مرفوعة وقائمة أمام لجنة العدالة الوطنية في نطاق أحكام الثورة الزراعية المتقدمة بموجب الأمر 236 - المادة 474 من قانون الإجراءات المدنية.
- 
- 231 - انظر في تفاصيل ذلك، أحكام مواد القانون رقم 89 - 89 - 22، والمورخ في 12 ديسمبر 1989، والمتعلق بصلاحيات المحكمة العليا وتنظيمها وسيرها، ولا سيما إلى نهاية المادة 26 من هذا القانون وأنظر كذلك أحكام المواد من 274 إلى غالبية نهالية نص المادة 289، والمواد من 240 إلى نهاية نص المادة 250 من قانون الإجراءات المدنية.
- 232 - الفقرة الأولى من المادة السابعة، المادة 277 من قانون الإجراءات المدنية.
- 233 - المواد 7 مكرر، 231، و 274 من قانون الإجراءات المدنية.
- 234 - المواد 7 مكرر و 231، و 274، و 235 من قانون الإجراءات المدنية.